**العراق المحتل: الكرد والاستقلال.. أوان الحساب (1)**

[**طارق الدليمي**](http://assafir.com/ViewAuthor.aspx?AuthorID=2723&ArticleID=506516) 12-08-2016 02:10 AM

نشر هذا المقال في جريدة السفير بتاريخ [**2016-08-12**](http://assafir.com/TodayEdition.aspx?EditionDate=8/12/2016&Ref=Article) على الصفحة رقم 13 – قضايا وآراء

تدور في شمال العراق طواحين سياسية متناقضة. لكن طحنها ناعم ودقيق، من شأنه أن يؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى تفاقم الصراع الداخلي الكردي-الكردي إلى ما لا تحمد عقباه. والحلقة المركزية التي تطوق صراع المصالح حالياً هي فريدة في علنيتها لأول مرة منذ زهاء قرن، ولم يتعود عليها العقل السياسي الكردي. وهي تقوم على الربط بين مسألتي البقاء في العراق أو الاستقلال عنه من وجهة نظر دستورية كردية محضة. إذ إن عدم وجود هذا الدستور لتنظيم العلاقة الكردية الداخلية وإضاعة الصلة مع «العراق المجاور» هو كارثة قد تطيح بالمنجزات السياسية التي تحققت خلال الفترات الماضية. لكن الدستور الذي أقرّه البرلمان الكردي العام 2009 وُضع على الرف نتيجة الاعتراض الأميركي، الذي عبّر عنه صراحة نائب الرئيس الأميركي جوزف بايدن في زيارته خلال السنة ذاتها. والحال هو: كيف يمكن أن يُشرَّع الاستفتاء في سياق دستور معطل وبرلمان مغلق؟ لقد صرح رئيس البرلمان يوسف محمد، عن «كتلة التغيير»، الممنوع من دخول أربيل، بأن الحل الجذري للوضع في الإقليم والعراق يتمثل بتثبيت مبدأ «حسن الجوار» بين المكوّنات المختلفة.

**بارزاني يعيد نفسه**
في كانون الأول 1946، بعدما سحق الجيش الإيراني مهاباد، أول جمهورية للكرد، مع جمهورية أذربيجان الديموقراطية، المدعومتين من الاتحاد السوفياتي، بادرت الحكومة الإيرانية إلى مطالبة المجموعة العراقية الملتحقة بالجمهورية بقيادة الملا مصطفى بارزاني بتسليم أسلحتها، وخيّرتها بين الاستيطان في إيران أو الخروج من البلاد. وقد رفض الملا مصطفى الشروط الإيرانية وقال: «إذا فقدنا أسلحتنا سنصبح رجالا ضعفاء، وسيكون بمقدور الآخرين أن يقرروا مصيرنا». لقد ولد مسعود بارزاني في مهاباد، وهو يصرح الآن، بالدفق اللغوي نفسه، ومن دون أن يمتلك شرعية بحسب قادة المعارضة جلال طالباني ونوشروان مصطفى: «إما أن نقبل أن يقرر الآخرون مصيرنا أو نتفق على السير نحو السيادة والاستقلال». وعلى الإيقاع نفسه وطبول الحرب تقرع نحو الموصل، أدلى رئيس وزراء الإقليم نيجرفان بارزاني بالقول التالي: «هناك عراقان، عراق ما قبل سقوط مدينة الموصل، وآخر ولد بعد التغيير». الكرد سيناقشون مع بغداد إما الاستقلال أو الكونفدرالية. وفي اليوم التالي (الحياة ـ 27 تموز 2016) رد رئيس جمهورية المحاصصة فؤاد معصوم قائلاً إن «الرغبة في إنشاء دولة كردية ليس عملاً ذاتياً يمكن تحقيقه بجهد فردي، وقد أصبح الآن أداة للمزايدات السياسية والتهرب من أزمات الإقليم، وهو يُستخدم كورقة ضغط على بغداد ودول إقليمية».

**«بيشمركة» بحراسة الاحتلال**
لكن ثمة من يرى خلاف ذلك. فقد رأى الأستاذ الأميركي في الإعلام السياسي ديفيد فيليبس مثلاً (جريدة «الخليج» 26 تموز 2016) أن أميركا، بإبرامها العقد العسكري مؤخراً مع الإقليم الكردي، اعتبرت «البيشمركة» قواتها البرية على الأرض في العراق، وقد منحتها نصف مليار دولار لتجهيز كتائبها للقتال على جبهات الموصل. وبرغم أن الاحتلال الأميركي ينفي علناً رغبته ببناء قواعد عسكرية في العراق، إلا أنه يعتبر قواعده في الإقليم جزءاً من تفاهمات «جغرافية» خارج السيادة العراقية. غير أن هذه «البيشمركة» أعلنت أنها لن تنسحب من المناطق التي تحررها من الموصل لأنها جزء من إقليم كردستان.
أما بغداد، المكبّلة بقيود احتلالات «الكوندومينيوم» الأميركي والإقليمي، فقد اقتصر ردها فقط بالقول إن «البيشمركة التي تحارب على جبهات الموصل من خارج الشروط الحكومية سيتم التعامل معها على أساس أنها قوات إرهابية». وقد علّقت على الاتفاقية العسكرية الأميركية-الكردية باالقول إنها طبيعية ولا تشكل جرحاً في سيادة العراق واستقلاله، مؤكدة في الوقت نفسه أن قوات «الحشد الشعبي» باتت هيكلياً جزءاً من القوات الحكومية المسلّحة.
والظاهر أن البارزاني «أسير عقيدة» تقليدية راسخة في الفكر السياسي الأميركي مفادها أن عوامل الاستمرار في السياسة أكثر وأقوى من عوامل التغيير، وأن التعبئة الإقليمية تتيح له هامشاً عريضاً لرفع مناسيب ضغوطه الداخلية على بغداد وقوى المعارضة في السنجق في الوقت نفسه. ها هو يلعب بـ «البيضة والحجر» في حقول ملغومة عدة. لقد فضحت برقيات «ويكيليكس» الأخيرة إبرام بارزاني ست اتفاقيات اقتصادية، خصوصاً مع أردوغان، لدعم اقتصاده المبني على تهريب النفط العراقي بأسعار زهيدة، وضمن اتفاقية مكتوبة بين البارزاني وحكومة العبادي، في كانون الأول 2014، حيث يمنح للكرد حصة 25 في المئة من النفط العراقي برغم أنهم لا يشكلون أكثر من 17 في المئة من السكان في العراق.
إن بارزاني ما زال يراهن على تركيا في معركة الموصل ونتائجها. وقد أشار الصحفي الأميركي نيد باركر في وكالة «رويتر» إلى أن شركة «إكسون» النفطية كانت في العام 2011 مرشحة لرسم خرائط دولة البارزاني. لكن «داعش» أصبحت الآن هي التي تقرر حدود الدم الجديدة. لذلك، يطلب بارزاني من المعارضة أن تساعده على إخراج «الكستناء» الكردية من نار صراعات الموت حول الحدود والوجود. إن القيادات الكردية، من نمط بارزاني وأوجلان، تبغي دوماً «الكيانية»، وهي البديل الاستعماري لمفهوم الأمة ـ الدولة ذات السيادة الوطنية والاستقلال السياسي. وهي دائماً تحتفظ بخرائط سياسية تستعمل في نشاطاتها العسكرية، وتنعكس في علاقاتها الشخصية والسياسية. إنها خرائط للاستيلاء والتقسيم، لا للتحرير والبناء.

**التنسيق مع دول الخليج**
يعتمد العقل البارزاني على ازدواجية ملفتة في الجمع بين الانغلاق المكتوم والانفلات المفضوح. هذه الذهنية القبلية قوامها الاستفادة القصوى من «البيئة» وإخضاعها قسريا بأواصر روحية وفكرية من الماضي المستعمل. إن التموضع الجيوسياسي، بأكثف تعابيره ومضامينه، داخل العراق وخارجه في المنطقة، يشكل دعامة أساسية لاستراتيجية ثابتة في الهدف متغيرة في المصالح. وهي القدرة على رسم النسق وتطوير الإيقاع في صور مختلفة وبأي مكان لخدمة وظائف معينة، منها ما هو ذاتي ـ عائلي ومنها ما هو تابع لصالح قوى عالمية أو إقليمية.
من هذه الزاوية نعثر على ضوء ما كتبه الصحفي جوشوا ليفكويتس، في صحيفة «رادو» الكردية 26 تموز 2016، المقربة من الدائرة البارزانية، على تموجات سياسية كردية باتجاه الخليج عموماً والسعودية خصوصاً، لخدمة القوى الكردية هذه في إضعاف النفوذ الإيراني في العراق ومساعدتها على التغلغل في العمق الإيراني للتخريب وإثارة المتاعب. كل ذلك بتمويل سعودي علني بملايين الدولارات. وقد تبين مؤخراً، وعلناً، الحضور السعودي في مؤتمر 9 تموز 2016 لمعارضة مريم رجوي في باريس. كما أن إنشاء قنصلية سعودية مؤخراً في أربيل ساهم في قول السفير السعودي في العراق ثامر السبهان إن المملكة لن تتخلى عن الإقليم الكردي. وأخيراً، وليس آخراً، جاء الاشتراك مع الإمارات الخليجية في تسليح «البيشمركة» ومساندتها في التصدي للمعارضة الكردية التي يتهمها بارزاني بالتبعية لإيران. وقد هددت على لسان هافال أبو بكر، رئيس مجلس محافظة السليمانية، بالتحول إلى إقليم مستقل. إضافة إلى ذلك، فإن فرائص قادة الإقليم البارزاني بدأت ترتعد حين هددت إيران باحتلال أربيل مؤخراً، إذا ثبت أنها متورطة مع المخطط السعودي في العدوان على أراضيها.

**السلاح وأقاليم العراق**
ينطلق بارزاني من الجبل في عزلته. والجاحظ يقول إن «العزلة جبل عال تريكَ قمته الناس صغاراً وهم ينظرون إلى القمة بكونها صغيرة». وبرغم أنه يردد دائماً بأنه «لن يحارب من أجل ما تبقى من العراق» بل فقط من أجل «تأمين» حدودنا، فإنه يراهن على منطق إمبريالي استيطاني قوامه أن معادلات القوة في العراق لا تستقر لفترة طويلة، والبنى التحتية لها تتغير بسرعة مثل الرمال الجارفة.
أما وحدة العراق فهي رهن مصالح مكوناته. هكذا يسارع البرزاني بخفة إلى تبني مشروع «خصخصة» التقسيم في العراق، ولا يرفض مشروعاً سعودياً طرحه العبقري الإعلامي نواف العبيد منذ العام 2007، قوامه أن الحل الجذري يتمثل ببناء «عراق سني» مختلط من العرب والكرد ومن يوافق من التركمان السنة. علماً أنه سبق وأيد وجهة نظر قطرية تمويلية وبالتنسيق مع رجال أعمال في الأردن والخليج تستهدف تأسيس «الإقليم السني» في العراق وحقنه بكل المواد الضرورية لنموه واستدامته.
ويكرر بارزاني في نصائحه إلى «الأخوة السنة» بالتركيز على التسلح، مؤكداً قاعدة عشائرية بنيوية مفادها أن ضرورة السلاح هي لضمان حياة من دون خوف، لكنه يصطدم بجدار صلب من الانتهازية. إن بارزاني يطارد خيوط دخان ويمحو الخطوط ثم يعيدها من دون حصيلة. إنه لا يريد أن يدرك لحد الآن أن الأسس الفدرالية، ضمن المفهوم الأميركي التقليدي، في حياة «الكيانية»، تظل برغم نماذجها المتعددة والمتغيرة، هي التعددية السياسية المسبقة الصنع وديموقراطية السوق والنهب ودفع الضرائب لإدارة اللصوصية والاستبداد، ولا حياة ولا استقرار من دونها.

**العراق المحتل: الكرد والاستقلال.. أوان الحساب (2)**

[**طارق الدليمي**](http://assafir.com/ViewAuthor.aspx?AuthorID=2723&ArticleID=506636) 13-08-2016 01:18 AM

نشر هذا المقال في جريدة السفير بتاريخ [**2016-08-13**](http://assafir.com/TodayEdition.aspx?EditionDate=8/13/2016&Ref=Article) على الصفحة رقم 11 – قضايا وآراء

يعتقد الأكاديمي الأميركي مايكل غنتر، المتخصّص في الدراسات الكردية في جامعة تينيسي، في مقالته في مجلة «الكوفة» (2013)، أن الحركة القومية الكردية لم تكن واضحة ونامية في أهدافها السياسية في بداية القرن السابق، إنما كانت تعاني من انقسامات عشائرية، وكانت معنية باستقلالها القبلي أكثر من غرضها في الدولة الواحدة. لكنه بالملموس لم يعِ أن التاريخ الكردي في جوهره هو تاريخ لقبائل مسلّحة وغير مستقرّة، وأن «الاستيطان» شكّل عملية معقدة طويلة المدى لقرون عديدة. ومن هذه «الاستيطانات» تنبثق دائماً أقليات دينية ومذهبية وعشائرية تسيطر على المناطق الحيوية المحيطة بها. وهي، كما تقول الباحثة في الأقليات، الأميركية أمي تشوا، تسيطر على جوانب الحياة كافة من الاقتصاد إلى السياسة. وتمثل الحالة في شمال العراق العثماني في القرن التاسع عشر درساً بليغاً في اتحاد العشيرة مع الدين والمذهب. وقد تطوّر ذلك إلى قيادات سياسية محلية مغلقة أولاً ومنفتحة لاحقاً، محلياً أو أبعد من ذلك، ضمن الموافقة المركزية العثمانية. ويمكن القول من دون مبالغة إن ما حصل «للمشيخة» البارزانية منذ العام 1825 في منطقة بارزان هو نموذجي في «تموضعها» الاجتماعي ـ الديني ـ المذهبي، ما حفر بقوة على صفحات التاريخ اللاحق للعشيرة البارزانية والمنطقة الكردية المحيطة بها.
وبرغم بعض الغموض الضروري في التاريخ، فإن العشيرة وصلت إلى ذروة التماسك ضمن الاندغام بين اتجاهين متناقضين تعايشا لفترة طويلة نسبياً، الأول هو تشيُّعها «الإسماعيلي» والثاني تحوّلها في إطار نشاطاتها الدينية اليومية، من الطريقة «القادرية» في التصوف، ذات الجذور الحنبلية، إلى الطريقة «النقشبندية» ذات الفضاء الشافعي. وكان تجاوز وإلغاء التكاليف «الدينية»، في الطقوس اليومية، مترادفاً مع صعود التكاليف «السياسية» في قيادتها للفلاحين الفقراء، ضمن التفسير الشهير للشهرستاني في الملل والنحل بأن الدين طاعة رجل، والدفاع عن المرأة أمام سطوة واستبداد الأرستقراطية «الزراعية» في شمال برزان التركي وجنوبها العراقي. لكن سياق التطور لم يسمح للعشيرة بالصعود إلى أعلى السلم القيادي. من هذه الزاوية يبدو أن قيادة الشيخ أحمد البارزاني، في العام 1914، حين اصطدمت، من دون تقصد، بالسلطات العثمانية، لم تكن مؤهلة لأن يكون لها دور متألق في المتغيرات الحادة ـ الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق. وحين زالت السلطنة العثمانية بقيت المشيخة في الفضاء العراقي الملكي الجديد من دون أن تدرك مسؤوليتها ولا أن تعرف احتمالات التطور المرتقبة على الصعيدين العراقي والإقليمي.
تمرحل وتحوّل المسألة الكردية
من هذا الركن يتعين أن نحدد ثلاث مراحل متميزة مرت بها المسألة الكردية بالعلاقة المتصلة والملموسة مع «المشيخة» البارزانية. فـ «الشيخ أحمد»، الأخ الكبير للملا مصطفى والد مسعود، وجد نفسه فجأة في خضم بحر متلاطم من المسؤولية والمجابهة، بين الحفاظ على رعيته والدفاع عنها و «التموضع» الخلاق الجديد أمام طغيان الاحتلال البريطاني أولاً وتأسيس المملكة العراقية ثانياً. لم يعثر مايكل غنتر على الحلقة المفقودة هنا في العلاقة الجدلية بين شيخ العشيرة والأب الروحي للتشيع الإسماعيلي والمرشد اليومي للتصوف النقشبندي والقائد السياسي المنتظر. في البدء، رفض الشيخ أحمد التغيير البريطاني الحاد للبنى التقليدية الكردية، التي تتضمن حضوراً مباشراً «للحكومة» الاحتلالية أو «الدولة» الملكية لاحقاً. وعندما فشل في إعادة العلاقة مع تركيا «الكمالية»، كان الضغط البريطاني ـ الملكي أكبر مما يمكن تحمّله، ففضّل العزلة والابتعاد عن «السياسة». وكانت عناصر نمو المسألة الكردية غير ناضجة على المستويين الاجتماعي والقيادي السياسي. والشيء نفسه كان يمكن أن يحصل لأخيه الأصغر «الملا مصطفى» لولا التغيرات المباغتة التي حصلت محلياً في العراق والعالم.
من هنا يبدو أن تشابك العاملين الداخلي والخارجي يفسر التطور القيادي السريع للمشيخة البارزانية وتقبّل الكرد الطوعي لها في العراق والإقليم المحيط. العامل الأول هو بداية صعود دور الجيش، بعد انحسار الدورين الديني والعشائري العربيين، والانقلابات العسكرية المتتالية من 1936 حتى 1941. والثاني اندلاع الحرب العالمية الثاني والاحتلال البريطاني الثاني للعراق في حزيران 1941. وكان التأثير مباشراً على موقف الضباط الكرد في الجيش العراقي وميلهم الحاد إلى السياسة والانشقاق عن قيادة الجيش والالتحاق بالحركة السياسية العريضة للشعب الكردي في العراق وإيران خاصة. لكن الحدث الفاصل هو الرسالة التي بعثها مصطفى خوشناو، الضابط الكردي في الجيش العراقي، إلى «الشيخ أحمد» مخاطباً إياه: خدان كردان ـ سيدي قائد الكرد، والتي تلتمس منه أن يتحمّل مسؤولية قيادة النشاط الكردي. وتبدو هذه الفرصة الملائمة قد حصلت في سياق صدفة غير ملائمة أبداً. فقد انسحب الشيخ أحمد مع أخيه الملا مصطفى إلى إيران والتحقا مع المسلحين وبعض الضباط والجنود بجمهورية مهاباد المنفصلة عن إيران. لم تصمد الجمهورية وانهارت عسكرياً وسياسياً وانهارت معها آمال ومشاريع الشيخ أحمد وأخوانه وعشيرته. وكان على الشيخ أحمد أن يختار بين الأمرين. الاستيطان في إيران أو الفرار إلى الاتحاد السوفياتي. لكنه رفض الاقتراحين واستسلم للحكومة العراقية وأيّد على مضض قرار أخيه الملا مصطفى باللجوء عند السوفيات. وقد حاول هذا الرجل الشجاع أن يتفاهم في الحد الأدنى من المطالب، بأن «يندمج» سياسياً مع الحكومة والدولة وإداراتها، لكن الطغمة الملكية واجهت مقترحاته بقسوة حين سجنته من العام 1947 حتى سقوطها العام 1958. وقد أبت أن تقدّم أي «تنازلات» للعصاة إلا من خلال شروطها الخاصة للاندماج السياسي. وفي السجون المختلفة بدأ الشيخ أحمد بالصلاة والصوم علناً، متكتّماً بدهاء على تشيعه الاسماعيلي، ومثبّتاً تصوّفه النقشبندي. وقد فتحت هذه المرحلة الدرب أمام عاملين متلازمين أيضاً: الأول بداية نهاية السيطرة الدينية العشائرية للمشيخة «البارزانية»، والثاني ترسّخ قيادتها السياسية للمسألة الكردية في العراق تحت ظل الملا مصطفى على الصعيدين السياسي والعسكري، إضافة إلى جهوده في بناء تحالفات عشائرية تدعم موقفه السياسي وعملياته الحربية.
من البونابرتية وحتى الاحتلال الأميركي
لم تكن في ذهن الملا مصطفى في «قفص» الاتحاد السوفياتي أي صورة للمستقبل القريب. يمكن معرفة ذلك ببساطة من خلال رسالته الشخصية إلى جوزف ستالين وطلباته المتعلقة بحياة المحاربين الذين قدموا معه إلى روسيا. لكن صعود البونابرتية العسكرية في العراق في العام 1958 حطّم القوقعة التي كان يعيش فيها ومنحه فرصة نادرة للتحوّل من لاجئ إلى قائد سياسي مهم وفي ظروف معقدة من الغليان السياسي والصراع الدموي في العراق وعليه. لقد قرّر أن «يهجر» الشق الديني من المشيخة والتشبّث بالشق السياسي والعسكري، وارتدى معاطف ملوّنة لأهدافه السياسية. وفي ظل الحرب الباردة والصراع الدولي في المنطقة والعراق، انتقل الملا مصطفى مرات عدة من معسكر إلى آخر حتى استقر ضمن الإطار الأميركي وتحالفاته. وكان الصدام العسكري الكبير بينه وبين عبد الكريم قاسم في أيلول 1961 الحد الفاصل بين النجاح الباهر والفشل الذريع.
كانت هذه أول تجربة ملموسة للملا مصطفى في لعبة الكراسي الموسيقية في العراق والإقليم. لكن حساب البيدر الكردي لم يتطابق مع حسابات الحقلين العراقي والإقليمي. وبقي الملا مصطفى ذلك «الشحاذ» الذي كتب عنه جوناثان راندل في كتابه الشهير الذي صدر بعنوان عربي سيئ هو «أمة في شقاق» العام 1997 حين قال إن «الكرد احترفوا فن البقاء بعناد واحترفوا الخسارة أيضاً». وكان الانكسار السياسي الأول هو الانشقاق الكبير الذي حصل في صفوف «الحزب الديموقراطي الكردستاني» بقيادة ابراهيم أحمد وتلميذه وصهره جلال الطالباني. وكان ابراهيم أحمد من القلائل الذين وقفوا ضد سطوة الملا مصطفى، وكان يطالب بالقيادة الجماعية حيث القائد هو «الأول بين المتساوين»، بحسب التقليد الروماني العريق. بل إن ابراهيم أحمد كان يقول إن الملا مصطفى لم يفهم «اتفاقية آذار 1970» على أنها عملية «استراتيجية»، دُعمت من قبل بريطانيا والاتحاد السوفياتي، وتعامل معها بكونها نوعاً من الوهن في المؤسسة العسكرية العراقية. وكان يعتقد بأن الملا مصطفى «ضعيف» في حساباته السياسية ولا يدرك أن «الطبقات المعقدة التي تحكم البلدان المهمة في الشرق الأوسط، مثل العراق وتركيا وإيران، لديها دائماً قرطاسية جاهزة للغزو والغزو المضاد». وحين انهارت الحركة الكردية في العام 1975 إثر «اتفاقية آذار 1975» بين صدام حسين وشاه إيران، بقي الملا مصطفى «أسيراً» في الضيافة الإيرانية. وفي زيارته الأخيرة لأميركا للعلاج من سرطان الرئة توفي ملا مصطفى في مستشفى جامعة جورجتاون في 1979.
لقد فقد الملا زعامته الدينية وأخفق في قيادته السياسية. ويذكر ديفيد كورن أحد الضباط الأميركيين المهمين في السلك الديبلوماسي والمخابراتي في دراسته المهمة في العام 1994 في مجلة «ميدل ايست كوارترلي» أن الملا مصطفى رفض كتابة مذكراته ونشرها من منطلق إحساسه العارم بالفشل والإحباط، وبأنه لم يقدّم شيئاً في حياته.